

رئيس حكومة الولي الفقيه في لبنان

حسان دياب

من التكليف المُعلَّب إلى التأليف المُشَدَّب



حلفاء الحريري وعلى رأسهم جنبلاط وجعجع ينتقدونه بقسوة لمجاملته للخصوم ثم لعدم تسمية السفير نواف سلام، ما يعكس اضطراباً في العلاقة ما بين الحريري ومحيطه أدى إلى حلول دياب محله، بميثاقية مسيحية شيعية منفردة.



دياب يواجه رفضاً شديداً من طائفته، تجسد في انفجار الشارع السنّي، حتى أن إمام المسجد الكبير وسط بيروت الشيخ محمود عكاوي وصف دياب في خطبة الجمعة بأنه «بلا غطاء سنّي».

عدم تسمية نواف سلام، ما يعكس اضطراباً في العلاقة ما بين جنبلاط والحريري لا يقل عن اضطراب علاقته مع سمير جعجع الذي يحمله نواب اللقاء التشاوري مسؤولية عدم تسمية الحريري. غير أن دياب، الذي يبدو أنه مصمم على متابعة المهمة «المستحيلة» التي أوكلت إليه، قال في حديث تلفزيوني على أنه «سيكون لدينا نقلة نوعية بكثير من الأمور، وسيكون في الحكومة عدد كبير من النساء ومن الاختصاصات المطلوبة لمعالجة الكثير من الأمور».

لافتاً إلى أنه كاختصاصي هدفه «أن تكون الحكومة حكومة اختصاصيين، ونحن سنشارك الجميع في الحكومة، أي بمعنى كل اللبنانيين واللبنانيات والأحزاب المفروض أن يساندوا هذا العمل للوصول إلى أفضل مجلس وزراء». صحيح أن دياب أشار إلى أنه «منذ لحظة وصولي إلى المنزل، أكدت لأمين عام مجلس الوزراء أن الأولوية هي لزيارة مفتي الجمهورية سماحة الشيخ عبد اللطيف دريان، وهذا الأمر سيحصل اليوم»، إلا أن خطيب جمعة المسجد الكبير وسط بيروت الشيخ محمود عكاوي اعترض في خطبته على تكليف دياب الذي قال عنه إنه «ليس له غطاء سنّي»، وتساءل عن «دور دار الفتوى من هذا التشرذم في الطائفة السنّية التي أصبحت مكشوفة لا ظهر جميعها». وحتى تاريخ كتابة هذه السطور ما يزال موقف دار الفتوى هو أن الأجواء الحالية غير ملائمة الآن لاستقبال دياب.

ضيف لبنان بالتوازي كان ديفيد هيل مساعد وزير الخارجية الأميركي أطل من خلال زيارته الموكية معبراً عن موقف واشنطن الذي يقول إنها لا تتدخل في تكليف الحكومة اللبنانية أو تأليفها. طاف هيل على القيادات السياسية اللبنانية، وتناول غداء استثنائياً في منزل الوزير جبران باسيل في تغير نوعي لطبيعة العلاقة ما بين الأخير والأميركيين الذين يغلف موقفهم من حكومة دياب غموض ينسجم مع مواقفهم من النفوذ الإيراني، في لبنان والعراق وسوريا واليمن والمنطقة العربية عموماً، ذاته على مستوى الأفعال لا الأقوال. وهماي إيران عبر أذرعها تستكمل الهيمنة على لبنان من خلال تعيينها المباشر لرئيس حكومتها.

الأيام القليلة المقبلة ستكون مفصليّة، فإذا ارتضى الناس في الشارع الذي لم يغادروه منذ 17 من أكتوبر الماضي بمجيء شخصية «تكنوقراط» كما يطالبون، ونجح دياب في تشكيل حكومة اختصاصيين، متجاوزاً بذلك شروط حزب الله الذي يريد المشاركة «السياسية» في هذه الحكومة، وكان قادراً على لجم طموحات باسيل في الإمساك بكل مفاصل الدولة بما فيها الوزارية، وهو الذي يشترط تسمية كل الوزراء المسيحيين فيها، فإن أمام رئيس الحكومة المكلف فرصة للنجاح. أما إذا لم يتمكن من تجاوز كل المطبات التي سبقتها، فسيكون عليه الاعتذار وحينها ستعود الكرة إلى ملعب الحريري من جديد إن عاجلاً أو آجلاً.

بينما استقبل الحريري دياب في بيت الوسط وكان إيجابياً كما نقل عنه الأخير، أما الرئيس سليم الحص والرئيس فؤاد السنيورة ففعلاً الأمر ذاته، ولكن السنيورة طالب «باستعراض كل المخاطر المطروحة على الساحة الداخلية من الناحية الاقتصادية والدستورية والأمنية»، محذراً من «مخاطر الخرق الدستوري الذي حصل». بينما طالب الرئيس تمام سلام بضرورة «التأسيس لفريق عمل جديد، ويجب الإسراع في التكليف لحل الأزمة الراهنة». متهماً عملية التكليف بأنها «معلّبة». وكان لافتاً إلى أنه كاختصاصي هدفه «أن تكون الحكومة حكومة اختصاصيين، ونحن سنشارك الجميع في الحكومة، أي بمعنى كل اللبنانيين واللبنانيات والأحزاب المفروض أن يساندوا هذا العمل للوصول إلى أفضل مجلس وزراء». صحيح أن دياب أشار إلى أنه «منذ لحظة وصولي إلى المنزل، أكدت لأمين عام مجلس الوزراء أن الأولوية هي لزيارة مفتي الجمهورية سماحة الشيخ عبد اللطيف دريان، وهذا الأمر سيحصل اليوم»، إلا أن خطيب جمعة المسجد الكبير وسط بيروت الشيخ محمود عكاوي اعترض في خطبته على تكليف دياب الذي قال عنه إنه «ليس له غطاء سنّي»، وتساءل عن «دور دار الفتوى من هذا التشرذم في الطائفة السنّية التي أصبحت مكشوفة لا ظهر جميعها». وحتى تاريخ كتابة هذه السطور ما يزال موقف دار الفتوى هو أن الأجواء الحالية غير ملائمة الآن لاستقبال دياب.

علت أصوات تقراً في عمق المياه السياسية اللبنانية في لبنان لتصف الحريري بالوحيد بعد أن تخلّى عنه حلفاؤه وخصوصاً، لكن الواقع يقول إن الحريري هو من فرض تلك الوحدة على ذاته، عبر مسيرة سياسية اتسمت بالهشاشة في المواقف المبدئية، الأمر الذي لم يغفر له البعض، وعلى رأسهم صديقه وصديق والده جنبلاط الذي سارع إلى انتقاد الحريري وتيار المستقبل بقسوة بسبب

مقائتي الذي كان له الفضل في توزيع دياب، والذي قال في تصريح بعد اجتماعه مع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون خلال الاستشارات النيابية الملزمة «أخيراً حصلت الاستشارات الملزمة التي كنا ننادي بحصولها أياماً معدودة بعد الاستقالة، وخلال فترة الخمسين يوماً لاظناً كيف تطورت الأمور حيث أن كل يوم تأخير كلفته كبيرة على الاقتصاد والأوضاع الاجتماعية لجميع اللبنانيين. في كتلة الوسط المستقل التي ستشارك في الاستشارات، بحتنا هذا الصباح في موضوع التسمية ووضعنا معايير لرئيس الوزراء المستعد والذي أبدى استعداداً لتولي هذه المهمة الصعبة. والمعايير هي قدرات هذا الشخص وحضوره وصفته التمثيلية، وبصراحة رغم احترامي الشخصي للمطروحين لم نجد أحداً لديه هذه الموصفات وبالتالي لم نسم أحداً واحتجبت عن التسمية».

كان موقف رؤساء الحكومة السنّة السابقين حين قال «مع احترامي للأشخاص وصدائقي معهم ففي هذه الفترة نحتاج إلى شخص استثنائي وفريق عمل استثنائي. لا أريد أن أحبط آمال اللبنانيين ولكن عندي شك أن أيا من المطروحين يستطيع أن يتولى زمام الأمور في هذه المرحلة. نحن لا نتكلم عن الغطاء السنّي أو المسيحي، وأنكرم أن الرئيس الحريري طلب تأخير الاستشارات لأن القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر رفضوا تسميته، وبالتالي هذا الأمر يجب أن تكون رسالة أننا غير راضين عن التسمية التي هيبتت بالملطة». وعقب الاستشارات النيابية، غادر مقائتي لبنان وهو لم يستقبل دياب. لكن ممثليه في المجلس النيابي قالوا إنهم استفسروا من الرئيس المكلف دياب لماذا لم يتصل من جانبه بمقائتي، فتلقوا وعداً منه بأنه سيفعل.

وتتعلق بالمحاولات الحثيثة التي بذلها دياب لترسيم مرسوم في مجلس الوزراء بالترخيص لشركة «ديلوماكس» التي يملكها أبناء مراد وصهره سمير أبي ناصيف، بإنشاء الجامعة الدولية في بيروت على العقار رقم 1111 من منطقة المصيطبة العقارية، وطلب نقل تسمية فروعها إلى تسمية الجامعة الجديدة، وهو ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 4/12/2012 دون أن ينشر من ضمن المقررات الرسمية للجلسة التي وزعت على وسائل الإعلام. الأمر الذي عجزت مخالفة من بين مخالفات كثيرة لازمت مسيرة الوزارة في تلك الحقبة.

ويبدو أن الضغوط التي مورست على رئيس الحكومة الأسبق نجيب مقائتي انضمت في تغاضي الأخير عن طلب تقدمت به جمعية وقف «النهضة الخيرية الإسلامية» التي احتضنت الفرع الأول للجامعة «اللبنانية الدولية» في البقاع فأذعن لرغبة فريق الممانعة ومهر مرسوم الموافقة على الترخيص بإنشاء جامعة «بيروت الدولية».

ولأسباب كهذه، فإن كثيرين يعتبرون أن تجربة دياب كوزير خاضع لهيمنة باسيل والغنائي الشيعي ستعكس على تجربته كرئيس للحكومة. باسيل الذي خرج مع نوابه من الاستشارات النيابية مع دياب ليقول إن هذه الحكومة لن تكون حكومة حزب الله، ليكون كمن يؤكد الأمر بنفيه، مكرراً العناوين ذاتها، مع دعوته لتمثيل الحراك «من حصتنا» على حد قوله، في عودة إلى منطق المحاصصة.

إلا أن مقارنة المسائل الشخصية في قضية تسمية دياب رئيساً مكلفاً بتشكيل الحكومة، لن تسهل مهمته المعقدة أصلاً ولن تضيف إليها تعقيدات، فالرجل وفقاً للروتوكول المتبع كان عليه أن يبادر إلى زيارة رؤساء الحكومات السابقين في عرف درج عليه أسلافه منذ الاستقلال. ومن هؤلاء الرئيس

الحكومة الجديدة، فجاءت تسمية دياب فاقدة لغالبية «سنّية» ومع ذلك تمت الاستشارات وضربت «الميثاقية» مهمة دياب في مرحلة ما بعد التشكيل ستكون على ما يبدو أصعب من التشكيل ذاته، فحتى لو نجح في إعلان حكومته فإنها لن تكون بمنأى عن التفكك والانحيار السريع تحت وقع ضربات الشارع ومطالبه، من جهة، ومن جهة أخرى بتأثير اللون الواحد الذي ستكون عليه، مهما جرى تعطيمها بهذا الوجه أو ذاك.

دياب المولود ببيروت في العام 1959 يحمل البكالوريوس في الاتصالات، والماجستير والدكتوراه في هندسة الكمبيوتر. انضم بعدها إلى التدريس الجامعي في بيروت، استأذنا لمادة الهندسة الكهربائية وهندسة الحاسبات في كلية الهندسة والعمارة. ومنصب العميد المؤسس لكلية الهندسة والرئيس المؤسس في جامعة ظفار في عُمان. وعين في منصب نائب الرئيس للبرامج الخارجية الإقليمية في الجامعة الأميركية في بيروت.

تسلم في العام 2011 حقيبة وزارة التربية والتعليم العالي في الحكومة اللبنانية التي شكلها الرئيس نجيب مقائتي، وهي كانت المرة الأولى التي يطل فيها دياب على الشأن العام السياسي، وقد اختبر حينها نظراً لمكانته العلمية، وأسندت إليه حقيبة التي كان يفترض أن يحقق فيها «إنجازات» تتماشى مع مؤهلاته العلمية، غير أن ما حققه كان مجلداً ضخماً طبع على نقعة الوزارة ضمّته مواقفه وخطاباته وصوره خلال المناسبات التي شارك فيها بالظهور حتى مع شخصيات لا علاقة لها بمضمونها.

والفرقة التي تم تداولها وتوثيقها هي أن دياب طبع هذا المجلد بقيمة 70 مليون ليرة، لم تدفعها خزينة الدولة اللبنانية إلى المطبعة إلا بعد مجيء سلفه الوزير إلياس أبو صعب إلى الوزارة وتمني دياب عليه شخصياً تسديدها.

ونشر ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي شهادة لأحد الأشخاص زعم فيها طلب دياب منه وساطة لتوظيف ابنه، فيما انبرى آخرون إلى مشاركة تقرير تلفزيوني قديم عن تسمية وزير التربية السابق مدرسة باسم والدته، بل أيضاً تجاوز ذلك إلى أعمال من نوع آخر، حيث كان يطلب الأكل يومياً من المعهد الفندقي بالدكوانة، الذي يقع تحت وصاية وزارة التربية، ويدفع فاتورة هاتفه بسلفة من حساب الوزارة، كم أنه زوّج جهاز كمبيوتر ليعمل عليه فأخذه معه وما زال البحث جارياً عنه إلى الآن لأنه يخص وزارة التربية فقط. الكثير من اللغط رافق تولي دياب لحقيبة التربية، وكنت قد نشرت في صحيفة المستقبل اللبنانية في 6 من ديسمبر عام 2012 تحقيقاً حول أوضاع الوزارة آنذاك، أوردت فيه فصلاً جديداً من فصول الفضائح المتلاحقة، بطله هذه المرة وزير التربية حسان دياب والمستفيد منها النائب والوزير السابق عبدالرحيم مراد وعائلته،

مشهد الأمل السبب في المجلس النيابي اللبناني جاء مكملاً لمشهد كورنيش المزعة في بيروت الذي اندفع فيه مؤيدو رئيس الحكومة اللبنانية المستقل سعد الحريري، وحتى معارضوه، إلى الشارع في مواجهة مع الجيش والقوى الأمنية تعبيراً عما سموه سرقة للتمثيل السنّي وفرضاً من الغنائي الشيعي - المسيحي لرئيس حكومة غير ميثاقية.

تقاطرت الوفود النيابية لتبليغ الرئيس المكلف حسان دياب موقفها ورؤيتها لحكومته، بعضها قاطع المجلس مثل كتلة اللقاء الديمقراطي والحزب التقدمي الاشتراكي، وبعضها جاء للتعبير عن رفضه لتلك الحكومة مثل الكتائب، والبعض الآخر كان شبيهاً بموقف الحريري ذاته الذي جاء ولم يأت، فبدت كتلة المستقبل حاضرة غائبة، ترفض المشاركة في حكومة دياب وفي الوقت نفسه تتمنى له التوفيق.

تسليم في العام 2011 حقيبة وزارة التربية والتعليم العالي في الحكومة اللبنانية التي شكلها الرئيس نجيب مقائتي، وهي كانت المرة الأولى التي يطل فيها دياب على الشأن العام السياسي، وقد اختبر حينها نظراً لمكانته العلمية، وأسندت إليه حقيبة التي كان يفترض أن يحقق فيها «إنجازات» تتماشى مع مؤهلاته العلمية، غير أن ما حققه كان مجلداً ضخماً طبع على نقعة الوزارة ضمّته مواقفه وخطاباته وصوره خلال المناسبات التي شارك فيها بالظهور حتى مع شخصيات لا علاقة لها بمضمونها.

والفرقة التي تم تداولها وتوثيقها هي أن دياب طبع هذا المجلد بقيمة 70 مليون ليرة، لم تدفعها خزينة الدولة اللبنانية إلى المطبعة إلا بعد مجيء سلفه الوزير إلياس أبو صعب إلى الوزارة وتمني دياب عليه شخصياً تسديدها.

ونشر ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي شهادة لأحد الأشخاص زعم فيها طلب دياب منه وساطة لتوظيف ابنه، فيما انبرى آخرون إلى مشاركة تقرير تلفزيوني قديم عن تسمية وزير التربية السابق مدرسة باسم والدته، بل أيضاً تجاوز ذلك إلى أعمال من نوع آخر، حيث كان يطلب الأكل يومياً من المعهد الفندقي بالدكوانة، الذي يقع تحت وصاية وزارة التربية، ويدفع فاتورة هاتفه بسلفة من حساب الوزارة، كم أنه زوّج جهاز كمبيوتر ليعمل عليه فأخذه معه وما زال البحث جارياً عنه إلى الآن لأنه يخص وزارة التربية فقط.

الكثير من اللغط رافق تولي دياب لحقيبة التربية، وكنت قد نشرت في صحيفة المستقبل اللبنانية في 6 من ديسمبر عام 2012 تحقيقاً حول أوضاع الوزارة آنذاك، أوردت فيه فصلاً جديداً من فصول الفضائح المتلاحقة، بطله هذه المرة وزير التربية حسان دياب والمستفيد منها النائب والوزير السابق عبدالرحيم مراد وعائلته،

صلاح تقبي الدين
كاتب لبناني

مشهد الأمل السبب في المجلس النيابي اللبناني جاء مكملاً لمشهد كورنيش المزعة في بيروت الذي اندفع فيه مؤيدو رئيس الحكومة اللبنانية المستقل سعد الحريري، وحتى معارضوه، إلى الشارع في مواجهة مع الجيش والقوى الأمنية تعبيراً عما سموه سرقة للتمثيل السنّي وفرضاً من الغنائي الشيعي - المسيحي لرئيس حكومة غير ميثاقية.

تقاطرت الوفود النيابية لتبليغ الرئيس المكلف حسان دياب موقفها ورؤيتها لحكومته، بعضها قاطع المجلس مثل كتلة اللقاء الديمقراطي والحزب التقدمي الاشتراكي، وبعضها جاء للتعبير عن رفضه لتلك الحكومة مثل الكتائب، والبعض الآخر كان شبيهاً بموقف الحريري ذاته الذي جاء ولم يأت، فبدت كتلة المستقبل حاضرة غائبة، ترفض المشاركة في حكومة دياب وفي الوقت نفسه تتمنى له التوفيق.

تسليم في العام 2011 حقيبة وزارة التربية والتعليم العالي في الحكومة اللبنانية التي شكلها الرئيس نجيب مقائتي، وهي كانت المرة الأولى التي يطل فيها دياب على الشأن العام السياسي، وقد اختبر حينها نظراً لمكانته العلمية، وأسندت إليه حقيبة التي كان يفترض أن يحقق فيها «إنجازات» تتماشى مع مؤهلاته العلمية، غير أن ما حققه كان مجلداً ضخماً طبع على نقعة الوزارة ضمّته مواقفه وخطاباته وصوره خلال المناسبات التي شارك فيها بالظهور حتى مع شخصيات لا علاقة لها بمضمونها.

والفرقة التي تم تداولها وتوثيقها هي أن دياب طبع هذا المجلد بقيمة 70 مليون ليرة، لم تدفعها خزينة الدولة اللبنانية إلى المطبعة إلا بعد مجيء سلفه الوزير إلياس أبو صعب إلى الوزارة وتمني دياب عليه شخصياً تسديدها.

ونشر ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي شهادة لأحد الأشخاص زعم فيها طلب دياب منه وساطة لتوظيف ابنه، فيما انبرى آخرون إلى مشاركة تقرير تلفزيوني قديم عن تسمية وزير التربية السابق مدرسة باسم والدته، بل أيضاً تجاوز ذلك إلى أعمال من نوع آخر، حيث كان يطلب الأكل يومياً من المعهد الفندقي بالدكوانة، الذي يقع تحت وصاية وزارة التربية، ويدفع فاتورة هاتفه بسلفة من حساب الوزارة، كم أنه زوّج جهاز كمبيوتر ليعمل عليه فأخذه معه وما زال البحث جارياً عنه إلى الآن لأنه يخص وزارة التربية فقط.

الكثير من اللغط رافق تولي دياب لحقيبة التربية، وكنت قد نشرت في صحيفة المستقبل اللبنانية في 6 من ديسمبر عام 2012 تحقيقاً حول أوضاع الوزارة آنذاك، أوردت فيه فصلاً جديداً من فصول الفضائح المتلاحقة، بطله هذه المرة وزير التربية حسان دياب والمستفيد منها النائب والوزير السابق عبدالرحيم مراد وعائلته،

